



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التداول في الأسهم

سلسلة كتب تعريفية

العدد (39)



إعداد

غسان أبو موسى

صندوق النقد العربي

2022

©صندوق النقد العربي 2022

مفهوم الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير، مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهة نظر مُعد الكتيب، وليس بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171552

فاكس: +97126326454

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae>

يستهدف الكتيب غير المختصين في الشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية ويخاطب بشكل عام الفئة العمرية الشابة للتعريف بأساسيات تداول الأسهم في أسواق المال.

قائمة المحتويات:

- 4 توطئة:
- 5 المقدمة
- 6 أولاً: مفهوم السوق المالي
- 8 ثانياً: كيف يتم تداول الأسهم؟
- 13 ثالثاً: كيف ترتفع وتنخفض أسعار الأسهم؟
- 14 رابعاً: أنواع وفئات المتداولين في سوق الأسهم
- 17 خامساً: عملية اختيار السهم
- 20 سادساً: مؤشرات البورصات
- 23 سابعاً: المؤشر المركب لصندوق النقد العربي
- 24 الخلاصة
- 25 قائمة المصادر

توطئة:

صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 ومقرها أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. بدأت ممارسة نشاطها في عام 1977، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية. يسعى الصندوق إلى أن يكون مؤسسة مالية عربية رائدة في مجال دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية للوصول إلى الاستقرار المالي في المنطقة العربية.

نظراً لأهمية تعزيز الثقافة المالية المجتمعية التي تبدأ بتهيئة وتنشئة جيل واعٍ مالياً يقوم بإدارة أمواله على النحو الصحيح، وفي ضوء ما أفرزته الأزمات المالية العالمية من ضرورة الإهتمام بجانب التثقيف المالي لكافة فئات المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى، لإبراز دور صندوق النقد العربي كمنصة توعوية داعمة لصانعي القرار في الدول العربية، ولكافة فئات المجتمع بما يشمل فئة الشباب، تم إعداد هذا الكتيب الموجه للنشء بهدف التوعية بالأسواق المالية وكيفية التداول بالأسهم.

المقدمة

تحتل الأسواق المالية بصورة عامة وسوق رأس المال بصورة خاصة، أهميةً كبيرةً لما تقوم به من وظائف متعددة تخدم من خلالها القطاعات الاقتصادية. فهي تساهم في توفير السيولة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ونقل الأموال المدخرة وتوجيهها إلى القطاعات ذات الحاجة لتلك الأموال دون أن تتسبب في تضخم الأسعار. كما تعمل على تشجيع الإدخار والإستثمار من خلال توفير بدائل استثمارية ذات سيولة عالية، إضافةً إلى المساهمة في تخفيض المخاطر من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية للمستثمرين. كما تعد الأسواق المالية، مقياس للتطور الاقتصادي ومرآة تعكس تنوع القطاعات الإنتاجية المختلفة والأدوات الإستثمارية المتاحة. هناك عدة أنواع من الأسواق المالية، أبرزها: أسواق النقد، وأسواق السلع، وأسواق الأوراق المالية (السندات والصكوك والأسهم) أو أسواق رأس المال، وأسواق المشتقات المالية. سيتم في هذا الكتيب التركيز على التداول في الأسهم، علماً وأن الكتيب رقم (34) تناول موضوع أسواق السلع.

أولاً: مفهوم السوق المالي

نشأت أول سوق مالية في بلجيكا في عام 1339، وانتقلت إلى فرنسا عام 1639. انتظمت الأسواق المالية بحدود عام 1890 بعد حركة الكشوفات الجغرافية واكتشاف أمريكا الشمالية والجنوبية وكذلك الثورة الصناعية، التي كان لها الأثر الكبير على تطور الفكر الاقتصادي والأسواق المالية، التي ساهمت في الاستثمار في شراء أسهم الشركات المتخصصة في بناء السكك الحديدية.

تُعرّف **السوق المالية** بأنها المكان المخصص المنظم، أو الآلية الإلكترونية أو التقنية المعتمدة التي يتم عبرها الجمع بين البائعين والمشتريين للأوراق المالية، للقيام بعمليات التداول فيما بينهم بشفافية تامة ووفقاً لضوابط ونظم محددة بالقانون. وتتميز بتوفر وسائل الإتصال الفعالة ووجود وسطاء مرخصين لتنفيذ عمليات التداول. كما يمكن تعريف السوق المالي على أنه سوق يتم فيه تبادل الأصول المالية ومشتقاتها بيعاً وشراءً.

تبرز أهمية الأسواق المالية من خلال الدور الهام الذي تلعبه في تجميع المدخرات، وتوجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة، إلى جانب تمويل الإستثمارات التي تساهم في زيادة حجم تراكم رأس المال

الثابت. كما تظهر أهمية الأسواق المالية من خلال المهام التي تقوم بها، والآثار الناتجة عن هذه المهام، التي من أبرزها:

- تمويل خطط التنمية الاقتصادية.
 - منح قروض بشروط مناسبة وتكاليف قليلة مقارنة بالقروض البنكية.
 - تتيح تحرك الأموال من مالكيها الذين ليس لديهم فرص استثمارية، إلى مشاريع تساعد في زيادة الإنتاج وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع.
- بناءً على ما سبق، يمكن تلخيص أبرز وظائف الأسواق المالية، بما يلي:
- توفير فرص استثمارية متنوعة من حيث النوع والأجل للمستثمرين.
 - توفير وسائل اتصال بين البائعين والمستثمرين، ونشر معلومات توعوية عن تداولات الأوراق المالية.
 - تقديم المعلومات المالية للجمهور، المتعلقة بالوضع المالي للشركات.
 - توفير التمويل طويل الأجل للشركات.
 - تهيئة عنصر الثقة لعمليات الإدخار والاستثمار.
- هذا، ويتألف السوق المالي من ثلاثة أركان رئيسية، وهي:

1- فئة المقرضين أو المستثمرين، وتتضمن الأفراد والمؤسسات المالية الذين لديهم فائض نقدي، يرغبون في استثماره.

- 2- فئة المقترضين أو المصدرين، التي تكون بحاجة للأموال بسبب نقص إيراداتهم النقدية، وتحصل على هذه الأموال من خلال إصدار أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال.
- 3- فئة الوسطاء والوكلاء، التي تقوم بدور الوسيط بين فئة المستثمرين والمصدرين للأوراق المالية.

ثانياً: كيف يتم تداول الأسهم؟

قبل التطرق إلى كيفية تداول الأسهم، يجب بدايةً التعرف على أشكال وأقسام سوق الأسهم. تتواجد أسواق الأسهم على شكلين رئيسيين، هما: الأسواق المنظمة، والأسواق غير المنظمة أو التي تعرف بالأسواق الموازية.

أ- **الأسواق المنظمة:** تتميز بوجود مكان معين يلتقي فيه المتعاملين بالبيع والشراء، ويحكم التعامل فيها قوانين وإجراءات رسمية، ويشرف على عملها هيئات متخصصة، ويتم فيها تداول الأوراق المالية المسجلة والمستوفية لشروط ومتطلبات الهيئات المشرفة، وتتحدد فيها أسعار الأوراق المالية من خلال العرض والطلب.

ب- **الأسواق غير المنظمة:** تتميز بعدم وجود مكان محدد للتعامل، ولا يوجد لها نظام رسمي، وتدار من قبل شبكة من الوسطاء، ويتم

تحديد الأسعار بالتفاوض بين الوسطاء وفقاً لظروف العرض والطلب.

بدورها، تنقسم سوق الأسهم المنظمة إلى قسمين رئيسيين، هما: السوق الأولية، والسوق الثانوية. يتم في السوق الأولية أو سوق الإصدارات الجديدة، إصدار الأوراق المالية مثل الأسهم، وطرحها للمستثمرين لأول مرة وتسمى "اكتتاب"، والتي يتم إدراجها والتداول بها في السوق المالية لاحقاً. فيما يتم في السوق الثانوية بيع وشراء الأوراق المالية، بعد إصدارها واستكمالها إجراءات الاكتتاب بها، في إطار القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

تعد سوق الأسهم أحد أبرز أشكال الأسواق المالية، حيث يتم فيه بيع وشراء أسهم الشركات المدرجة، وفق شروط وآليات محددة من قبل السلطات ذات العلاقة، التي تراقب وتشرف على أعمال البورصة. يجتمع في سوق الأسهم، الأشخاص الراغبون في بيع أو شراء الأسهم، ويطلق عليهم "المتداولون"، والوسطاء الذين من خلالهم يتم تنفيذ عمليات البيع والشراء. تسمى عمليات بيع وشراء الأسهم "تداول الأسهم".

مع التطور التقني خلال السنوات الماضية، تم تطوير منصات تداول إلكترونية يتم من خلالها تداول الأسهم، حيث أصبح بإمكان المتعاملين تداول

الأسهم من خلال إرسال طلبات شراء وبيع الأسهم بواسطة المواقع الإلكترونية للوسطاء المرخصين من قبل السلطات المعنية، أو التطبيقات المتوفرة على أجهزة الهاتف المحمول، المرتبطة بالمنصة الإلكترونية لتداول الأسهم.

أما السهم، فهو ورقة مالية تمثل حصة ملكية في رأسمال الشركة. فعلى سبيل المثال، عند تأسيس شركة برأسمال يبلغ (500,000) دينار، موزعة على (500,000) سهم، هذا يعني أن قيمة كل سهم تبلغ 1 دينار. ولنفترض قيام أحد المؤسسين في هذه الشركة بالمساهمة بمبلغ (100,000) دينار، فهذا يعني أنه يمتلك (100,000) سهم من أصل (500,000) سهم.



للقام بتداول الأسهم، يجب التواصل مع أحد الوسطاء المرخصين من قبل السلطات المعنية في الدولة، حيث يتم من خلاله فتح حساب / محفظة أسهم للمتداول، وإيداع مبلغ مخصص للتداول في هذا الحساب

/المحفظة. عند الرغبة في شراء سهم ما، يتم التواصل مع الوسيط والطلب منه شراء السهم بسعر معين، وذات الأمر يتم عند الرغبة في البيع.

وللتوضيح، نستعرض المثال التالي:

يرغب أحمد في شراء 500 سهم من أسهم شركة ما، وعند مطالعته شاشة أسعار الأسهم، اتضح له أن أعلى سعر يطلبه المستثمرون لشراء هذا السهم هو 1.100 دينار، بينما أقل سعر يعرضه المستثمرون لبيع نفس السهم هو 1.150 دينار. في هذه الحالة، أمام أحمد خيارين:

طلبات شراء وبيع أسهم الشركة المعنية

طلبات البيع		طلبات الشراء	
السعر	الحجم	السعر	الحجم
1.150	350	1.100	250
1.160	500	1.090	500
1.170	1000	1.080	500
1.180	1200	1.070	1000
1.190	1500	1.060	1000

الخيار الأول: أن يطلب من الوسيط، القيام بوضع أمر شراء لعدد 500 سهم على أسهم هذه الشركة بالسعر الذي يراه أحمد مناسباً، قد يكون عند 1.100



دينار، أو أقل أو أكثر. كأن يطلب أحمد من الوسيط وضع أمر شراء 500 سهم عند نفس السعر الحالي (1.100) دينار، أو على سعر أعلى

(1.110) دينار، أو على سعر أقل (1.090) دينار، وذلك وفق تقديره لقيمة السهم المناسبة. حتى هذه اللحظة، لم يقم أحمد بشراء الأسهم، بل لا يزال بانتظار قيام أحد المستثمرين بتنفيذ عملية بيع لأسهم هذه الشركة حسب السعر الذي طلبه، عندها يتم تنفيذ عملية شراء الأسهم.

الخيار الثاني: أن يطلب أحمد من الوسيط تنفيذ عملية شراء 500 سهم على السعر المعروف البالغ (1.150) دينار، عندها يقوم الوسيط بتنفيذ أمر شراء الأسهم مباشرة على السعر (1.150) دينار، وفي هذه الحالة تنتقل ملكية الأسهم من البائع إلى أحمد.

ثالثاً: كيف ترتفع وتنخفض أسعار الأسهم؟

تعتبر الأسهم سلعةً مثل بقية السلع. لذلك، ترتفع أسعار الأسهم نتيجة زيادة الطلب عليها من قبل المتداولين. هذا، ويُقبل المتداولون على شراء سهم شركة معينة نتيجة عدد من الأسباب، أبرزها، ورود أخبار إيجابية تؤثر على ربحية الشركة بما ينعكس إيجابياً على حصة السهم من الأرباح. فالزيادة في أرباح الشركة يعني زيادة في نصيب السهم من هذه الأرباح. فعلى سبيل المثال، عند ورود خبر عن قيام الشركة بافتتاح مصنع جديد، من شأن هذا الخبر أن يدفع المتداولين إلى شراء أسهم الشركة، وتقديم طلبات الشراء لهذا السهم بسعر أعلى مقارنةً مع السعر السابق، لقناعتهم أن افتتاح المصنع الجديد سيحقق أرباح إضافية للشركة وسيكون له أثر إيجابي على ربحية السهم.

تماشياً مع المثال السابق، لنفترض أن سعر إغلاق السهم لليوم السابق كان (1.150) دينار. لنفترض كذلك في اليوم التالي، وقبل افتتاح جلسة التداول، ورود أخبار مفادها أن الشركة قامت بافتتاح مصنع جديد. هذا الخبر من شأنه أن يدفع المستثمرين الراغبين في الشراء بطلب السهم على سعر أعلى من سعر الإغلاق، ولنفترض عند (1.200) دينار. في المقابل، نفس الخبر من شأنه أن يدفع المستثمرين الذين يمتلكون أسهم في الشركة إلى عرض

أسهمهم على سعر (1.300) دينار على سبيل المثال. وبافتراض أن عملية التداول تمت بسعر (1.300) دينار، يكون سعر السهم في هذه الحالة قد سجل ارتفاعاً بقيمة (0.150) دينار أو بنحو 13 في المائة.

في المقابل، تنخفض أسعار الأسهم نتيجة زيادة المعروض منها مقارنةً مع طلبات الشراء. يعزى ذلك بشكل أساسي إلى توقعات المتداولين بتراجع أرباح الشركة نتيجة تكبدها خسائر أو تراجع الطلب على ما تقدمه من منتجات وخدمات. عليه، يقوم من يملك أسهم الشركة بعرضها للبيع بسعر أقل من سعر الإغلاق السابق، لتحفيز المتداولين الآخرين على شراء هذه الأسهم.

رابعاً: أنواع وفئات المتداولين في سوق الأسهم

ينقسم المتداولون في الأسهم إلى نوعين رئيسيين، هما: **المستثمرون، والمضاربون.**

يقوم **المستثمرون** بشراء أسهم الشركات والاحتفاظ بها لفترات زمنية طويلة نسبياً، بهدف الحصول على عوائد بصفة دورية، من خلال قيام الشركات بتوزيع أرباح سنوية أو نصف سنوية على حاملي الأسهم، فضلاً عن تحقيق أرباح رأسمالية (أرباح ناتجة عن بيع السهم بسعر أعلى من سعر الشراء)

عند بيع هذه الأسهم بعد فترة من الزمن. غالباً ما تضم هذه الفئة من المستثمرين الشركات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية التي تقوم باستثمار جزء من أموالها في الأسهم، بهدف الحصول على إيرادات بصورة نصف سنوية أو سنوية، بالتالي تشكل مصدر دخل ثابت لها. هذا، وتأتي الأرباح الموزعة من الشركات على شكلين رئيسيين، هما: أرباح نقدية و/ أو أسهم منحة. وللتوضيح، نفترض أن شركة ما قررت توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع خمسين فلس عن كل سهم، وكذلك منح سهم واحد عن كل عشرة أسهم مصدرة. في هذه الحالة، سيحصل المساهم الذي يملك 1000 سهم على سبيل المثال، على أرباح نقدية بقيمة 50 دينار (1000 سهم * 50 فلس)، وكذلك على 100 سهم إضافية، ليصبح عدد الأسهم التي يمتلكها 1100 سهم.

في المقابل، يقوم المضاربون بعمليات شراء وبيع الأسهم دون الاحتفاظ بها لفترات زمنية طويلة (ممكن إجراء عمليات الشراء والبيع خلال نفس اليوم)، بهدف تحقيق ربح سريع نتيجةً لفروقات بين سعر البيع وسعر الشراء. على سبيل المثال، قام أحمد بشراء عدد 10,000 سهم من أسهم شركة (أ) بسعر 1.200 دينار للسهم الواحد، وعند ارتفاع السعر لمستوى 1.300 دينار، قام ببيع الأسهم التي بحوزته، وهنا حقق أحمد ربحاً بقيمة 1000 دينار.

في سياق متصل، تنقسم فئات المتعاملين في الغالب إلى أربع فئات رئيسية، هي:

أ. الأفراد: وهي الفئة الأكثر شيوعاً بين فئات المتعاملين في أسواق الأسهم، وغالباً ما يطغى طابع المضاربة على معاملاتهم بهدف تحقيق الربح السريع.

ب. المحافظ والصناديق الإستثمارية: التي غالباً ما يتم إنشاؤها وإدارتها من قبل شركات مالية متخصصة في هذا المجال. تتنوع معاملات هذه الفئة بين المضاربة والاستثمار ولفترات زمنية مختلفة.

ج. المؤسسات والشركات الخاصة: عادة ما تقوم الشركات والمؤسسات الخاصة باستثمار جزء من أموالها في سوق الأسهم، بهدف الحصول على إيرادات بصورة سنوية أو نصف سنوية.

د. المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية: تقوم المؤسسات والهيئات المملوكة من الدولة بتملك حصص والاستثمار في أسهم الشركات، خاصة منها الشركات كبيرة الحجم، مثل الشركات التي تعمل في

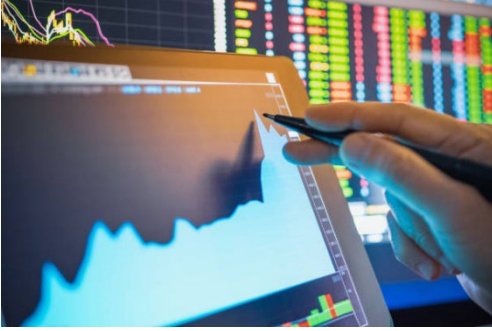
قطاعات الكهرباء، والماء، والنقل، والاتصالات. غالباً ما تكون هذه الإستثمارات طويلة الأجل.

خامساً: عملية اختيار السهم

عملية تحديد واختيار السهم الذي يرغب المستثمر في شرائه، ليست بالعملية السهلة، وحتى تكون قرارات شراء وبيع الأسهم صحيحة إلى حد كبير، يتم اللجوء إلى التحليل الأساسي، والتحليل الفني.

يُقصد بالتحليل الأساسي، القيام بدراسة القوائم المالية للشركة وأدائها ومركزها المالي (الإيرادات والنفقات، الأرباح التشغيلية، نسبة المديونية، القدرة على المنافسة، المخاطر التي تواجهها الشركة،... إلخ)، ووضع القطاع الذي تنتمي إليه، والمؤشرات الاقتصادية. وغالباً ما تهتم فئة المستثمرين بهذا النوع من التحليل عند إتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الأمد.

في المقابل، يهتم المضاربون **بالتحليل الفني**، الذي يقوم على دراسة وتحليل



حركة سعر السهم خلال فترات
زمنية ماضية، بهدف التنبؤ
باتجاهات الأسعار مستقبلاً.
يركز التحليل الفني على حركة
السعر (Price) واتجاهاته
وأحجام التداول

(Volumes)، التي يتم من خلالها رسم توقع لاتجاهات حركة سعر السهم
المستقبلية بناءً على هذه المعطيات.

يمكن توضيح أوجه الاختلاف بين التحليل الفني والتحليل الأساسي بصورة مبسطة، من خلال الجدول التالي:

التحليل الأساسي	التحليل الفني	أساس المقارنة
أسلوب لتقييم السهم وقياس القيمة العادلة من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية والعوامل الاقتصادية والمالية وغيرها من العوامل	أسلوب للتنبؤ بالحركة المستقبلية لسعر السهم باستخدام الرسوم البيانية وبيانات الأسعار وأحجام التداول	التعريف
طويل المدى	قصير المدى	المدى الاستثماري
الاستثمار	المضاربة	الغرض
تحديد القيمة الحقيقية للسهم	تحديد توقيت الشراء / البيع	الهدف
المعلومات الحالية والتاريخية معاً	البيانات التاريخية فقط	التركيز على
القوائم المالية والتقارير الاقتصادية والأخبار والأحداث والبيانات الصناعية	الرسوم البيانية وحركة السعر وأحجام التداول وأدوات التحليل الفني	نوع البيانات المستخدمة
المستثمرين	المضاربين	الفئات التي تستخدمه

سادساً: مؤشرات البورصات

مؤشر البورصة يقيس التغيير في أسعار الأوراق المالية عند نقطة زمنية محددة عن طريق الفرق بين سعرها الحالي والسعر الماضي. ويعد بمثابة أداة لقياس تطور أسعار الأوراق المالية بطريقة مستمرة ومنتظمة.

تعكس مؤشرات أسواق الأسهم تحركات أسعار جميع الأسهم المتداولة أو عينة مختارة منها في السوق. كما توجد مؤشرات قطاعية تقيس أداء أسهم قطاع معين، مثل قطاع البنوك، وقطاع الاتصالات، وقطاع الصناعة. تتأثر مؤشرات البورصات بصورة كبيرة، بتغيرات أسعار أسهم الشركات ذات الحجم الكبير (القيمة السوقية الكبيرة) التي غالباً ما تكون متضمنة في عينة الشركات عند احتساب المؤشر. من أشهر مؤشرات البورصات العالمية، مؤشر "داو جونز" في سوق الأسهم الأمريكية، ومؤشر "كاك" في سوق الأسهم الفرنسية، ومؤشر "فوتسي" في سوق الأسهم البريطانية، ومؤشر "نيكاي" في سوق الأسهم اليابانية. وفي الإقتصادات الناشئة، تعتبر مؤشرات "بوفيسبا" في البرازيل، و"سنيسكس" في الهند، و"شنغهاي" في الصين، و"أر تي إس" في روسيا، و"آي إس إيه 100" في تركيا، من أبرز مؤشرات أسهم تلك الإقتصادات.

في دولنا العربية، يوجد مؤشرات أداء لأسواق الأسهم فيها. الجدول التالي يبين أمثلة لعدد من الأسواق المالية العربية، ومؤشرات أدائها الرئيسية.

اسم البورصة ورمز المؤشر	الدولة
Amman Stock Exchange (ASE 100)	المملكة الأردنية الهاشمية
Abu Dhabi Securities Exchange (FADX15)	دولة الإمارات العربية المتحدة - سوق أبوظبي للأوراق المالية
Dubai Financial Market (DFMGI)	- سوق دبي المالي
Bahrain Stock Exchange (BASI)	مملكة البحرين
Tunis Stock Exchange (TUNINDEX)	الجمهورية التونسية
ALGIERS STOCK EXCHANGE (DZAIRINDEX)	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Saudi Stock Market (TASI)	المملكة العربية السعودية
KHARTOUM STOCK EXCHANGE (KSE 30)	جمهورية السودان

IRAQ STOCK EXCHANGE (ISX 60)	جمهورية العراق
Damascus Securities Exchange (DWX)	الجمهورية العربية السورية
Muscat Securities Market (MSX 30)	سلطنة عُمان
PALESTINE EXCHANGE (ALQUDS)	دولة فلسطين
Qatar Stock Exchange (QE)	دولة قطر
Kuwait Stock Exchange (Premier Market)	دولة الكويت
Beirut Stock Exchange (BLOM index)	الجمهورية اللبنانية
Egyptian Exchange (EGX30)	جمهورية مصر العربية
Casablanca Stock Exchange (MASI)	المملكة المغربية

سابعاً: المؤشر المركب لصندوق النقد العربي

يعمل صندوق النقد العربي على تطوير الأسواق المالية العربية. في هذا السياق، وفي إطار أهدافه، يقوم الصندوق باحتساب مؤشر مركب يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة يعرف بالمؤشر المركب لصندوق النقد العربي (AMF COMPOSITE INDEX). كما يقوم الصندوق باحتساب مؤشر خاص بكل سوق.

في سياق متصل، يقوم الصندوق بإصدار نشرات أسبوعية، وشهرية، وفصلية تعكس أداء الأسواق المالية العربية، يمكن النفاذ إليها من خلال الرابط التالي:

<https://www.amf.org.ac/ar/publications/bulletins-and-periodicals/financial-market-bulletins>

الخلاصة

تحظى الأسواق المالية بأهمية كبيرة في النظام المالي والاقتصادي، ولهذا لا بدّ من التأكد أنّها تعمل بكفاءة وبطريقة آمنة.

تعدّ أسواق الأسهم إحدى القنوات الرئيسية لتمويل المشروعات، ودعم التنمية الاقتصادية. كما تلعب دوراً بارزاً في إدارة المخاطر الاستثمارية من خلال إيجاد بدائل وقنوات استثمارية متنوعة، فضلاً عن دورها في تعزيز الشمول المالي بين أفراد المجتمع.

يساهم الكتيب في تعزيز المعرفة بأسواق الأسهم، ومساعدة المتعاملين على فهم آليات التداول، وكيفية اختيار الأسهم.

قائمة المصادر

1. التميمي، أرشد (2019)، الأسواق المالية: إطار في التنظيم وتقييم الأدوات.
2. موسى، شقيري نوري (2007)، الأسواق المالية وآليات التداول.
3. الجميل، سرمد كوكب (2015)، المدخل إلى الأسواق المالية.
4. الفكي، أزهرى الطيب (2017)، أسواق المال.
5. محمد، عبدالله شاهين محمد (2018)، أسواق المال بين الأرباح والخسائر.
6. المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، صندوق النقد العربي.
7. نشرات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي.
8. المواقع الرسمية للأسواق المالية العربية.
9. الصور المستخدمة في الكتيب متوفرة في الموقع:

<https://pixabay.com>

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: (+9712) 6215000

فاكس رقم: (+9712) 6326454

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الشبكة الإلكترونية:

<https://www.amf.org.ae>